

يرعى مؤتمر جمعية المحاسبين والمراجعين

السبيعي: اتحاد الشركات يهيئ المناخ لتطوير قطاع الاستثمار

شركات الاستثمار تمثّل قوة دافعة في الاقتصاد المحلي والإقليمي



بدر السبيعي

العمل على استكمال الأجهزة المؤسسية لسوق المال يحمي الاستثمار

الدالي «قانون هيئة أسواق المال، قانون الشركات، قانون المستثمر الأجنبي... إلخ» والعمل على استكمال الأجهزة المؤسسية لسوق المال، والعمل على حماية الاستثمار وتحسين بيئة الاستثمار واستقرار المعاملات ورفع درجة الثقة في الاقتصاد، العمل على زيادة عدد أعضاء الاتحاد ونوفاير البيانات تفصيلية عن الشركات الأعضاء، توسيع قاعدة الاستثمار للشركات ومساعدة القطاع

وأشهر الحصاد الشركات الاستثمارية في يناير 2005. وتمثل أغراضه فيما يلي، تفعيل المساهمة والمشاركة مع جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، والعمل معها لإعداد استراتيجية واضحة للتحويل الكويت إلى مركز مالي متطور، والعمل على تهيئة مناخ تنافسي لكافة الشركات الاستثمارية، تقديم الاقتراح مشاريع لتحديث وإصلاح التشريعات الخاصة بالقطاع

وفي نوفمبر 2012، وقد بلغ عدد الشركات الاستثمارية والخدمات المالية 95 شركة استثمارية مسجلة لدى بنك الكويت المركزي منهم 38 شركة استثمارية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وجميع الاتحاد في عضويته 43 شركة استثمارية من الشركات الاستثمارية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، منها 26 شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

أعلن نائب رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية بدر السبيعي عن رعاية الاتحاد للمؤتمر المهني الثالث «المحاسبة والمراجعة» المنعقد في الكويت خلال الفترة من 5-6 الجاري 2012 تحت رعاية سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء، بغرفة تجارة وصناعة الكويت، وإشراف السبيعي إلى رسالة الاتحاد، والتي تكمن في تهيئة المناخ الملائم لتطوير قطاع الاستثمار والخدمات المالية تمسها مع التطورات في الأسواق العالمية بما فيها التشريعات والتحديات الثانية لخدمة الاقتصاد الوطني.

وأكد على أهمية القطاع الاستثماري موضحاً بأن الشركات الاستثمارية تمثل قوة دافعة ضخمة في الاقتصاد المحلي والإقليمي حيث وفرت خدمات تمويلية واستثمارية وإدارة الأصول إلى جانب الخدمات الاستشارية المالية مثل الدمج والحيارة وغير ذلك، كما وسعت من نشاطاتها بصورة سريعة في الأسواق الإقليمية والعالمية ومن ذلك تقديم خدمات مالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

بنسبة 25.3 في المئة خلال أكتوبر

صادرات النفط الخام الكويتي لليابان تسجل ارتفاعاً



إرتفاع صادرات النفط إلى اليابان

طوكيو - «كونسا»: ذكرت الحكومة اليابانية أسس أن صادرات النفط الخام الكويتي لليابان ارتفعت بنسبة 25.3 في المئة في شهر أكتوبر مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 8.19 ملايين برميل أي 264 ألف برميل يوميا للمرة الأولى منذ شهرين.

وقالت وكالة الطاقة والوارد الطبيعية اليابانية في تقرير أوى أن الكويت وهي رابع أكبر مزود نفط لليابان قدمت نسبة 8.1 في المئة من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر أكتوبر الماضي مقارنة بنسبة 6.2 في المئة في نفس الفترة من العام الماضي ونسبة 7.3 في شهر سبتمبر الماضي.

وتراجع إجمالي واردات اليابان من النفط الخام في شهر أكتوبر الماضي بنسبة 3.6 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 3.28 مليون برميل يوميا للمرة الثانية على التوالي في حين شكلت الشحنات من الشرق الأوسط نسبة 2.72 في المئة من الإجمالي متراجحة بنسبة 3.2 في المئة عن

العام الماضي. ولا تزال المملكة العربية السعودية أكبر مزود نفط لليابان مع زيادة الواردات من المملكة بنسبة 1.6 في المئة. واحتلت قطر المرتبة الثانية حيث بلغت صادراتها

دولة الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت صادراتها لليابان 12.9 في المئة في حين جاءت روسيا بالمرتبة الخامسة بحوالي 202 ألف برميل مرتفعة بنسبة 11.4 في المئة. وعلى الرغم من تأمين الحكومة

اليابانية للمخازن التي تحمل النفط الخام الإيراني للجهة إلى اليابان إلا أن وارداتها الياباني من إيران تراجعت إلى نسبة 40.2 في المئة لتصل إلى 157 ألف برميل يوميا في أكتوبر الماضي.

ويمنح هذا الإجراء الخاص ثالث أكبر مستهلك نفط في العالم من مواصلة استيراد النفط الخام الإيراني حتى بعد العقوبات الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد إيران ابتداء من شهر يوليو الماضي والتي منعت شركات التامين في دول الاتحاد الأوروبي من تأمين صادرات إيران. وحصلت اليابان أيضا على تنازل من العقوبات المالية الأمريكية على إيران في مقابل خفض وارداتها من النفط الخام الإيراني. وتعتمد اليابان على واردات النفط الخام بنسبة 50 في المئة من احتياجاتها من الطاقة وتمثل شحنات الصفقات المباشرة التي تعتمد على متوسط السعر الفوري لخاص دبي وهو معيار لاسيا نحو 80 في المئة من واردات اليابان من النفط الخام.

تفتح الباب أمام الشركات البريطانية للمشاركة في التنمية اقتصاديون للصباح: أبعاد اقتصادية إيجابية لزيارة الأمير إلى بريطانيا



حجاج يوسف

عبدان الدليمي

محمد الطراح

يؤكد على التنمية ويهتم بإيجاد الفرص الاستثمارية وربط الجسور مع الكويت ومؤسساتها مع الدول المقدمة تعود ع الكويت وشعبها بالخير.

من جانبه أشاد الخبير الاقتصادي عبدان الدليمي بشركات سمو الأمير المتواصلة في الحفاظ على اسم الكويت ورفعته في المحافل الدولية وحرص سموه على دعم الاقتصاد الوطني بجميع الطرق الممكنة.

وأشار الدليمي أن بريطانيا تمتلك الكثير من المميزات ويجب على الكويت استغلال تلك التقدم بالنهوض بالاقتصاد المحلي من خلال الهيئة العامة للاستثمار من خلال زيادة استثماراتها في المنطقة المتقدمة.

وقال أن الاستثمارات لا ترتقي حتى الآن بمستوى

البلدين ويجب مضاعفها خلال الفترة القادمة

وأشرك الشركات البريطانية في الخطة التنموية

للاستفادة من خبرتها الطويلة في تلك المجالات.

بدوره قال الخبير الاقتصادي محمد الطراح أن

الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال زيارة سمو الأمير

إلى بريطانيا سوف تكون لها صدأ قوي على

الاقتصاد خلال الفترة القادمة، مشيدا بتلك الزيارة

التي تسهم في دعم رجال الأعمال الكويتيين في

الخارج.

وأضاف الطراح أن إنشاء مشاريع مشتركة بين

يصب في مصلحة البلدين مما يساهم في قفزة

كبيرة في الاقتصاد الكويتي على الصعيدين الدولي

والمحلي.

كتاب محمد إبراهيم

قامت «الصباح» باستطلاع آراء خبراء اقتصاديين حول انعكاس زيارة سمو الأمير إلى بريطانيا والذين أكدوا بدورهم على أهمية الزيارة من الجانب الاقتصادي الذي يشكل حجر الأساس للكويت وشعبها.

وأشار الاقتصاديون في تصريحاتهم أن التركيز على الجانب الاقتصادي في تلك الزيارة وفتح الباب أمام الشركات البريطانية المشاركة في خطة التنمية وتوقيع على مشاريع مشتركة بين البلدين يعكس اهتمام سمو الأمير بالنهوض بالاقتصاد الكويت ويجعلها في مقدمة الدول كما كانت عليه في السابق.

وأضافوا أن عزم بريطانيا على فتح وخلق بيئة استثمار أكثر جاذبية للمستثمرين الكويتيين من خلال تخفيض الضرائب المفروضة إلى 22 في المئة خلال 2014 يجعل المستثمر الكويتي حريص على الاستثمار في المنطقة المتقدمة خلال الفترة القادمة.

بداهة قال الخبير الاقتصادي حجاج يوسف أن صاحب السمو يحمل الكويت ومستقبلها والتنمية ابنها حل وفي كل مقام ومقال، مشيدا بزيارة سمو الأمير إلى بريطانيا، مؤكدا أن تلك الزيارة ستكون لها مردود إيجابي على النهوض بالاقتصاد المحلي في الفترة القادمة.

وأضاف يوسف أن التحرك الدائم لسمو الأمير

سلطنة عمان تطرح سندات بقيمة 117.5 مليون ريال عماني

واوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 28 نوفمبر الماضي حتى 4 ديسمبر المقبل هو واحد في المئة.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي

العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة

مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي

إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع

المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على

استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.

مسقط - «كونسا»: طرحت سلطنة عمان أسس سندات بقيمة 117.5 مليون ريال عماني. وذهرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.10 في المئة فيما بلغت أعلى نسبة سعر مقبول 0.09 في المئة.

وأشارت إلى أن مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في الـ 26 من شهر

ديسمبر المقبل.

استضافته كلية الهندسة والبتترول تحت رعاية وزير النفط

«الدولي» شارك في معرض الفرص الوظيفية السادس عشر



السويدي تقدم درعا تذكارية لوزير النفط

السويدي: البنك حريص على المشاركة في مثل تلك الفعاليات

مرح تذكارية لراعي المعرض، وزير النفط ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية هاني عبدالعزيز حسين، تقديراً لاهتمامه ودعمه للخريجين الشباب.

الدور المطلوب منها وفق أعلى معايير الجودة، لتلبي الاحتياجات المتعددة لعمالائنا وتحقق تطلعاتهم وطموحاتهم.

متطلبات العمل المصرفي بمستوى عالي من المهنية. واختتم فيلارد فائلا «لقد اعتمد بنك الكويت الدولي منهج الارتقاء بغدرات موارد البشرية لتؤدي

الاستثمار في العنصر البشري باعتباره اللروة الحقيقية للبلاد، موضحاً أن البنك حريص على انتقاء النخبة من الكوادر الوطنية الشباب وتأهيل موظفيه لمواجهة

شارك بنك الكويت الدولي في فعاليات معرض الفرص الوظيفية السادس عشر، والذي استضافته كلية الهندسة والبتترول في جامعة الكويت خلال الفترة من 27 إلى 29 نوفمبر 2012 تحت رعاية معالي وزير النفط وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية هاني عبدالعزيز حسين، ونظمت مركز التدريب الهندسي والخريجين. وفي هذا السياق أشادت المدير العام الإدارة المجزئة المصرفية في «الدولي»، انتصار السويدي، بالإقبال الذي شهده جناح بنك الكويت الدولي من قبل الطلبة والخريجين، مشيرة أن «الدولي» حريص على المشاركة في مثل هذه الفعاليات تحقيقاً لرسائله الهادفة إلى تعزيز العلاقة بينه وبين الكوادر الوطنية الشابة، وتعزيزهم بالفرص والخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن جانبه أكد المدير التنفيذي لإدارة الموارد البشرية في «الدولي» سالم قبازرة على أهمية

«بيان»: هدوء الأحداث السياسية وراء المكاسب الجيدة للبورصة الشهر الماضي

الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى اغلاقه في نهاية العام الماضي إلى في المئة 2.23، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري في المئة 4.50. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى في المئة 3.54، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر نوفمبر، فقد شهد السوق أداء جيداً بالمقارنة مع الشهور السابقة، حيث ارتفعت مؤشراته الثلاثة بشكل قوي، ولأسيما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، وذلك بدعم من الغوى الشرائية الواضحة التي شهدتها السوق خلال معظم فترات الشهر.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر

الذي ظهر جلياً وبشكل واضح على المؤشرين الوزني وكويت 15، والذين تمكنوا من تحقيق مكاسب مرتفعة نسبياً بنهاية الشهر. وقد شهد السوق هذا الأداء نتيجة حضور بعض العوامل الإيجابية التي شهدتها الشهر الماضي، والتي يأتي على رأسها هدوء الأحداث السياسية نوعاً ما، والتي كان اشتداد حدتها هو العامل الرئيسي وراء الخسائر التي سجلها السوق خلال شهر أكتوبر.

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية أنه تمكن السوق من إنهاء تعاملات شهر نوفمبر مسجلاً مكاسب جيدة استطاع من خلالها أن يعوض خسائره السنوية التي سجلها على مدى الأشهر السابقة، وقد جاء ذلك نتيجة الغوى الشرائية التي شملت العديد من الأسهم في معظم قطاعات السوق، ولأسيما الأسهم القيادية والثقيلة، الأمر

التي يجري تنفيذها لدعم رؤية قطر الوطنية 2030. والعاصمة القطرية الدوحة، بالتعاون مع بياركو بحضور الشيخ بدر عبد الوهاب الشريك في بياركو، وأولاني أشو المدير العام، وأنيس بياركو سانجان، العضو المنتدب لمجموعة الدانوب، وبياتي الفتاح الصالة الجديدة في ضوء نمو صناعة البناء والتشييد الذي تشهده قطر وتواجه النمو السريع في نشاط البناء على خلفية برنامجها لإستضافة كأس العالم

فيما 2022 إلى جانب تطوير البنية التحتية في مجال النقل والتعليلية. فتم يتوقع مؤشر مراقبة الأعمال نمو قطاعي بنسبة 9.5 في المئة سنوياً للبلاد تقديراً للبناء والمقاة في مشروعات بقيمة 150 مليار دولار

التي يجري تنفيذها لدعم رؤية قطر الوطنية 2030. والعاصمة القطرية الدوحة، بالتعاون مع بياركو بحضور الشيخ بدر عبد الوهاب الشريك في بياركو، وأولاني أشو المدير العام، وأنيس بياركو سانجان، العضو المنتدب لمجموعة الدانوب، وبياتي الفتاح الصالة الجديدة في ضوء نمو صناعة البناء والتشييد الذي تشهده قطر وتواجه النمو السريع في نشاط البناء على خلفية برنامجها لإستضافة كأس العالم